ابو العباس التفريق فيها دعوى تحتاج الى برهان قال
ابو جعفر لا يحتاج الى ذلك وقد حكوا اليها نظاير من المضاعف
منها قول احمد بن يحيى تقول ازرر عليك قميصك وزره وزره وزره
مثل مده ومده ومده قال ابو العباس هذه الاشيا لا تفرق
قياسا ولا يشبه بعضها ببعض الاسماع من العرب ولو كان
هذا الجائز لقلت وذر يذر وودع يدع قياسا على قام يقوم
وضرب يضرب وانما يعرف منه ما عرفت العرب ويترك منه
ما لم تعرفه العرب اقتدا بها قال ابو جعفر ليس هذا قول
احد من النحويين علمناه وذلك انه لا يمتنع القياس في شي
من المضاعف على رد يرد فتقول سن يسن واد يود
كما قلنا رد يرد ولو كنا لا ننطق الا بما نطقت به العرب
ولا نقيس على كلامها لبطل اكثر الكلام ولا يجوز قياس وذر
يذر وودع يدع على المضاعف لانه معتل فلا استعملوا
الماضي فيه لا استثقالهم لاستثقالهم الواو حين تبدل
فيقولون في وحد احد فلما استثقلوا الواو وكان
ترك في معنى في معنى ودع ووذر استغنوا عنه بترك
ولكن بعض العرب قد قال ودع ووذر على القياس
فلا معنى لقوله لجاز ان يقول وذر وودع لانه قد قيل
قال ابو العباس انما لم نشبه مضاعفا بمضاعف
وانما اردنا ان نريك ان العرب قد تصرف فلانا وتغفله
في نظيره واما قولك ان هذا معتل فليس بالاعتلال
منع من ان يبنى له ماض مثل وزن يزن قال ابو
جعفر هذا الذي الزمته منه ابى قلت انه لم يبن
منه ماض لانه معتل غير لازم وكلامي في خلاف هذا
لاني قلت لم يبن منه ماض لعلة فكيف الزم اني اعتللت
بانه

41

بانه لم يقع منه ماض لانه معتل قال ابو جعفر ولم يجب عن
المسيلة الاخرى وهي ولا يبود مع الجواب ان يقول ادبا
هذا انظير قول لانه ادبيرو ومثل قال يقول قال محمد بن يزيد
يقول ابي العباس لا يجوز انه يومر منه قوله تعالى اد الان
العرب لم تبن منه فعلا الذي عليه عامة اهل العلم لان
الاد وصف غير جار على فعل وانما هو موضوع في كلام العرب
للامر العظيم فحكمه حكم الاسما التي جاءت غير جارية على
فعل واذا كان هكذا لم يجز ان يبنى منه فعل من حيث ان
الاسما ليست ماخوذة من الافعال وانما الافعال تصدر
عنها ولو كانت الاسما كلها مشتقة لارتفع ما يكون في
الكلام اسم البتة والدليل على هذا انه ليس احد من اهل
العرب ولا من العلما يجيز ان يامر من جلع وفرسد لا
من جعفر وحبرج وضفدع ولا من الاوصاف التي ليست
بجارية على فعل نحو خود ونكر واص وسلهب وعنطل
وجحشم لان هذه الاسما غير جارية على فعلها يدل
على ان من الاوصاف ما لا يجوز ان يبنى له فعل متصرف
في الامر والدعا والخبر وغير ذلك الاسما المبنية كهيا لغة
نحو كال والول لا يجوز ان يتصرف منها فعل لان هذه الا بنيئة
وان كانت تحمل عمل الافعال فهي غير جارية على الفعل
واذا كان انما يعمل عمل الفعل لا يجوز ان يصرف له فعل
فما لا يعمل عمل الفعل اولى لا يعرف له فعل هذا قول
اهل التحصيل من اهل صناعة النحو ولا يقال اد يود
نحو اذا وانما يقال اد يؤد ادا نحو اد وليس الاد هو
الاد لان الاد جار على الفعل والاد وصف غير جار
على فعل وقول ابي جعفر فقد عرفه النحويون تقول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)